الحوار الإفتتاحى

لورشة عمل تنعقد فى بيروت على المستوى العربى فى الفترة من ١٩-٢١ أكتوبر ٢٠١٥

حول إستدامة نظم ومؤسسات الضمان

كيف ولماذا

الأزمات المالية والإقتصادية وإنعكاساتها فى بداية القرنين الحالى والماضى

فى بداية القرن الحالى إمتدت الأزمات إلى:

- **أسواق المال من بنوك (*) وشركات تأمين. (**)**
- **أسواق العمل والتشغيل والأجور.**
- **ربحية المشروعات والصناعات التقليدية.**
- **وبوجه عام للدول والحكومات ذاتها**

أمام هذا وذاك وأمام ثورة الإتصالات وأمام تنامى المتغيرات وإقتصاديات الحركة كانت الخشية من إمتداد الأزمات إلى نظم الضمان والتأمين الإجتماعى.

(*) تخلق النقود والإئتمان ويتحقق الضمان من خلال البنوك المركزية وإستمرارية النشاط البنكى.

(**) وفقاً لها يحل الإطمئنان محل عدم الإطمئنان والتأكد محل عدم التأكد وتتحقق القدرة المالية من خلال عمليات إعادة التأمين وقانون الأعداد الكبيرة.

فى الثلاثينات من القرن الماضى

أكدت الأزمة العالمية الأعنف والأشد إستدامة نظم ومؤسسات الضمان والتأمين الإجتماعى وكشفت عن تميز نظم التأمين الإجبارية قومية المجال بآلية وقدرة مالية ذاتية مستمرة:

- إستدامة مستمدة من إستدامة الأخطار التى تتعامل معها والتى إستدعت نشأتها وأهميتها.
- إستدامة مستمدة من إرتباطها بالحقوق المستدامة للإنسان والعاملين.
- إستدامة مستمدة من إجبارية النظم وقوميتها وتعدد مصادر التمويل.
- إستدامة مستمدة من تأسيسها على تلاقى المسئوليات والمصالح بين الممول والمستفيد (عمال . أصحاب أعمال . حكومات).
- إستدامة مستمدة من المبادئ والتوصيات الدولية المتجددة للمنظمات الدولية للعمل ولمؤسسات الضمان والتأمين الإجتماعى والتى تحكم تحديد مصادر التمويل وأسس توزيع نفقات التأمين بينها (بما لا يرهق العاملين أو أصحاب الأعمال أو الحكومات).

بين هذا وذاك كيف تتأكد الإستدامة عملياً

*** على المستوى التشريعى:**

- **إستراتيجية لتحقيق الإستدامة من خلال إمتداد النظم أفقياً** (لجميع فئات القوى العاملة) **ورأسياً** (لتأمينات التعطل والمرض) **لتحقيق آلية القدرة التمويلية الذاتية لنظم التأمين الإجتماعى قومية المجال من خلال تزامن الأجيال.**
- **متابعة التوصيات والتصديق على الإتفاقيات الدولية.**

*** على المستوى التنفيذى لنظم ومؤسسات النظم** (الفئوية)**:**

تفعيل النظم العربية القائمة من خلال موضوعات الورشة:

١- الحوار للتوافق حول الأساليب والإجراءات.
٢- الإدارة الفعالة والحوكمة الرشيدة لتوفير جودة الأداء والشفافية.
٣- التدقيق والتقييم الإكتوارى لأداء وعائد الإستثمارات.
٤- التطوير المستمر للحقوق وشروط الإستحقاق بإستهداف تفعيل الحقوق بالتطبيق على نظم التقاعد.
٥- تحقيق وإستدامة الموارد والحد من التهرب.
٦- أوجه الإستثمار الإجتماعى وسياسات الإستثمار لضمان قيمة الإستثمارات وإستدامة التنمية.
٧- متابعة وإعمال المبادئ والدراسات المتجددة الصادرة والتى تصدر عن المنظمات الدولية للعمل ومؤسسات الضمان والتأمين الإجتماعى. (***)
٨- متابعة وتبادل الخبرات القطرية فى إدارة النظم وأموالها.

(***) وأمامنا هنا أحدث إصدارات منظمة العمل الدولية بعنوان " لمحة عامة عن العمالة والشئون الإجتماعية فى العالم ٢٠١٥ " بدءاً من طبيعة الوظائف المتغيرة وإنطلاقاً من أنه:

- **لا يوجد نموذج موحد لمواجهة المشاكل والأخطار بما يستلزم إرتباط الحلول بالمشاكل والأوضاع المحلية.**
- **إستهداف تنمية الخصائص والقدرات على كل من العمل التابع** (٢٥% من فرص العمل) **والعمل المستقل** (٧٥% من فرص العمل)**.**